

كتب وقرائات

يتضمن هذا الباب ثلاث مراجعات للكتب الآتية :

- (١) التقرير الاقتصادي المصري، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨  
الاقتصاد المصري بين الانطلاق وتحديات مواجهة  
الأزمة العالمية
- (٢) الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي  
والاستثمار العربي
- (٣) الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)

# التقرير الاقتصادي المصري، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

## الاقتصاد المصري بين الانطلاق وتحديات مواجهة الأزمة العالمية

(القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٩).

محمد سمير مصطفى

أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

وعبير رشدان(\*)

باحثة اقتصادية، منتدى البحوث الاقتصادية.



### - ١ -

مقابل ٥,٢ بالمئة لعام ٢٠٠٧. كما دخلت أسواق المال حلقة مفرغة من تخفيضات نسب الرفع المالي وتراجع الأسعار، حيث هبطت مؤشرات أسعار الأسهم الأساسية بنسبة ٢٤ بالمئة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو تجارة الخدمات إلى حوالي ٩ بالمئة للعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، مقابل ١١ بالمئة للعام السابق. كما يشير التقرير إلى تراجع معدل نمو التجارة العالمية إلى ٥,٥ بالمئة عام ٢٠٠٧، مقارنة بنحو ٨,٥ بالمئة عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى تعرّض الدولار للانخفاض الحادّ بنسبة ٣٧ بالمئة في المتوسط أمام ثماني عملات رئيسية، كما تحرّكت الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية نحو مستويات قياسية عالية خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، لتشهد أعلى قيمة في حزيران/يونيو ٢٠٠٨. كذلك شهدت أسعار النفط انخفاضاً بنسبة تجاوزت ٥٠ بالمئة، متأثرة بتراجع الاقتصاد العالمي،

الاقتصاد المصري بين الانطلاق ومواجهة تحديات الأزمة العالمية، تلك كانت رسالة التقرير الاقتصادي المصري للعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ الصادر عن معهد التخطيط القومي، حيث يتكون التقرير من فصل تمهيدي، فضلاً على خمسة فصول أخرى، تستعرض الملامح الأساسية للتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، مروراً بالتغيّرات الديمغرافية وتطورات مستوى المعيشة، ليركّز التقرير على قضيتين أساسيتين، هما: الغذاء والطاقة، وما لهما من أثر في الأمن المصري، وفي ما يلي استعراض لفصول التقرير:

يلقي الفصل التمهيدي الضوء على الملامح الأساسية للتطورات الاقتصادية، العالمية والإقليمية، حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدل نمو الناتج العالمي إلى ٣,٢ بالمئة لعام ٢٠٠٨،

٢٠٠٧، وذلك لنمو الإيرادات العامة. كما ارتفعت السيولة بنسبة زيادة تقدر بحوالي ١٥,٧ بالمئة على العام المالي السابق، بالإضافة إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي، لتصل إلى ٣٠٣ مليارات جنيه في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨. أما عن المعاملات مع العالم الخارجي، وميزان المدفوعات، فقد سجل الميزان التجاري عجزاً بزيادة بلغت ٧,١ مليار دولار عن العام السابق، بينما حقق ميزان الخدمات فائضاً مستمراً، ليصل إلى ١٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، كما تراجع فائض الميزان التجاري من ٢,٢٦٩ مليار دولار إلى ٨٨٨,٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، فضلاً على أن البيانات الأولية تشير إلى تحوّل هذا الفائض إلى عجز إثر الأزمة العالمية.

### - ٣ -

يستعرض الفصل الثاني تطورات مستوى المعيشة المصري، وذلك من خلال البدء بالوقوف حول التطورات الديمغرافية للمجتمع المصري، حسب تعداد عام ٢٠٠٦، مقارنة بنتائج تعداد عام ١٩٩٦، الذي بيّن ارتفاع معدل نمو السكان بحوالي ٢,٠٥ بالمئة في المتوسط. وعلى الرغم من تضاعف أعداد حملة المؤهلات المتوسطة والجامعية، وارتفاعها إلى أعلى من ذلك، إلا أن حوالي ٢٩,٨ بالمئة من السكان ما يزالون يعانون الأمية. كذلك ارتفعت نسبة من هم أقل من ١٩ عاماً لتصل إلى نصف عدد السكان، ممّا يمثل تزايداً في الطلب على الخدمات التعليمية والصحية، التي ما زالت تشهد قصوراً في بعض مؤشراتها

كما تراجعت أسعار المعادن والأغذية لتتخفف تكاليف المعيشة في الدول المتقدمة ودول الاقتصادات الصاعدة في أوروبا وآسيا.

### - ٢ -

يستعرض الفصل الأول التطورات الاقتصادية المحلية، وخاصة في ضوء الأزمة العالمية، وما ألقته من ظلال على الاقتصاد المصري، وما سبقها من أزمتي الطاقة والغذاء. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٧,٢ بالمئة لعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، وذلك قبيل الأزمة العالمية. فما زال الاقتصاد المصري يعاني انخفاض معدلات الادخار المحلي، لتبلغ ١٦,٢ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك في مقابل معدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق النمو المستهدف، لترتفع فجوة الموارد المحلية إلى ٦,١ بالمئة للعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، مقارنة بـ ٤,٦ بالمئة للعام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. وما زال الاقتصاد المصري يعتمد على هيكله في ما يسمى الأربعة الكبار (النفط، والسياحة، وتحويلات المصريين، وقناة السويس)، التي تأثرت تأثراً ملحوظاً إثر الأزمة العالمية. أما على صعيد الاستثمارات، فقد ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١٣,٢ مليار دولار للعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، لتحتل مصر المركز الأول على مستوى شمال أفريقيا، والثاني على مستوى القارة الأفريقية، والثالث عربياً، في جذب الاستثمارات الأجنبية. أما عن المؤشرات المالية، فقد تراجعت نسبة العجز الكلي للموازنة إلى ٦,٦ بالمئة عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، مقارنة بـ ٧,٣ بالمئة للعام ٢٠٠٦ -

في الميزان الغذائي بنحو ٢١,٦ بالمئة من إجمالي عجز الميزان التجاري المصري لعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. كما يعتبر الاهتمام والنهوض بالتنمية الزراعية محدوداً جداً، فلم تمثل الاستثمارات الزراعية سوى ٤ بالمئة من إجمالي الاستثمارات المحلية خلال عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، فضلاً على ما يواجهه قطاع الزراعة من تحديات، في مقدمتها محدودية الموارد المائية، والأرض المتاحة للزراعة. كما وجد أن الناتج المحلي الزراعي لا يسهم سوى بحوالي ١٣,٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ممّا يدعم التوقع بتزايد الفجوة الغذائية مستقبلاً، لتشير تقديرات الإنتاج والاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية إلى عجز في الإنتاج المحلي للعديد من السلع، الأمر الذي يعني ارتفاع نسبة اعتماد مصر على السوق العالمية، وهو ما يهدد الأمن الغذائي المصري. كما يشير التقرير إلى ضرورة التنبه إلى أثر تلوث مياه النيل في الأمن الغذائي المصري، فليست المياه اللازمة للتوسع الزراعي هي المحدد الوحيد لفرص تحقيق الأمن الغذائي، بل تلوث مياه النيل هو الأكثر خطورة، إذ إنه يفرز العديد من الآثار المدمرة للثروة السمكية، ويؤدي إلى تلوث الإنتاج النباتي والحيواني، وانتشار العديد من الأمراض المدمرة لصحة الإنسان. كما يكشف التقرير عن ضعف أداء الأسواق الزراعية، خاصة في تحقيق الأسعار العادلة، فضلاً على تعاظم الفاقد في كثير من السلع المتداولة، وذلك نظراً إلى كبر حجم الواردات من السلع الأساسية، مع تمتع المستوردين بدرجة مرتفعة من الاحتكار. والجدير بالذكر أن الأسعار

الحالية. ولهذا التغير الديمغرافي الأثر المتعاظم في المستوى المعيشي، فما زالت التشوّهات في هيكل الأجور، والتفاوت الكبير في أجور العاملين بصورة عامة، وحقوق العاملين في الدولة بصورة خاصة، مع تواجد حالة من عدم الرضا من القضايا المهمة. كما شهد عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، وهو ما قلص شعور المواطنين بزيادة الأجور، خاصة مع ارتفاع الضغوط التضخّمية لتسود ظاهرة الغلاء، التي كانت ظاهرة عالمية، إلا أنه من المؤكد أنها كانت نتيجة عوامل داخلية. فعلى الرغم من تحقيق معدل نمو اقتصادي جاوز الـ ٧ بالمئة خلال عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ و ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، وزيادة معدلات التشغيل بنحو ٢٠ بالمئة، وانخفاض معدلات البطالة إلى أقل من ٩ بالمئة في نهاية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، إلا أنه لم يتحقق تحسّن ملموس في أحوال المعيشة، وخاصة للفقراء. وفي ظلّ توقع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، يجب اتخاذ السياسات الملائمة، التي من شأنها كبح التضخم، ورفع كفاءة السياسات الاجتماعية، فضلاً على ضرورة إصلاح الأسواق وتحفيز النمو.

#### - ٤ -

يتناول الفصل الثالث قضية الغذاء في مصر، حيث تشهد الأسواق العالمية والمحلية حالة من عدم الاستقرار، لتزيد من مخاطر التأثير في مصر، باعتبارها من البلدان المستوردة الصافية للغذاء، حيث بلغت الواردات الغذائية فيها نحو ١١,٨ بالمئة من إجمالي الواردات، لتمثل عجزاً

حالة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز. وفي سبيل ذلك، اتفق المجلس الأعلى للطاقة على خطة طموحة تهدف إلى زيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في تلبية الحاجة إلى الطاقة الكهربائية إلى نحو ٢٠ بالمئة بحلول عام ٢٠١٢، ليوفر حوالى ١٢,٦ مليون طن مكافئ، وذلك من خلال المشروعات المختلفة في مجالات الطاقة النووية والشمسية والرياح والكتلة الحيوية. ومما هو جدير بالذكر أن مصر تصنّف ضمن أكثر الدول دعماً للطاقة، حتى تعدّى ذلك حوالى ٧٠ بالمئة من إجمالي الدعم، مما يتطلب إعادة النظر في سياسات إدارة الطلب على الطاقة، بحيث تعمل على ترشيد نمط استهلاك المنتجات النفطية والغاز.

## - ٦ -

ويحاول الفصل الخامس رصد رؤية مستقبلية للأمن الغذائي في مصر والطاقة، فمما ذكر آنفاً يتبين ضرورة تبني الدول النامية تعريفاً ذا صبغة عملية واقعية للأمن الغذائي، تتيح لكل المقيمين على أرض الوطن الحصول على الحد الأدنى اللازم من السلع الغذائية الصحية السليمة في كل الأوقات، بغض النظر عن قدرتهم الشرائية. وانطلاقاً من هذا التعريف، يشير التقرير إلى ضرورة العمل على محوري إدارة الطلب وإدارة العرض على السلع الغذائية، لينقسم كل محور إلى مستويين: أحدهما يقع في دائرة التشريعات والخطط، والثاني جزئي يقع في دائرة ممارسات وسلوكيات القطاع العائلي، مشيراً إلى أنه من المتوقع ارتفاع إجمالي السكان إلى نحو ٨٧,٥ مليون نسمة

المحلية للغذاء في مصر تتحرك باتجاه الحركة العالمية نفسها. فقد سجّل الرقم القياسي للطعام والشراب ارتفاعاً متواصلاً حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ثم انخفض في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٨، ليؤكد الاستجابة الفورية لتحرك الأسعار العالمية إلى الأعلى، بينما تتباطأ الاستجابة عندما تنخفض الأسعار العالمية.

## - ٥ -

يستعرض الفصل الرابع قضية الطاقة في مصر، حيث يشير التقرير إلى تركّز حوالى ٩٦ بالمئة من إجمالي إنتاج الطاقة الأولية في الوقود الأحفوري، الذي يشكل الغاز الطبيعي النسبة الغالبة منه بحوالى ٥٦ بالمئة لعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، بينما لم يتعدّ نصيب الطاقة الهيدرومائية ٣,٥ بالمئة من إجمالي إنتاج الطاقة، كذلك الفحم والرياح ليمثلا حوالى ٠,٠٤ بالمئة، و٠,٢ بالمئة على التوالي من إجمالي الطاقة. وعلى الجانب الآخر، هناك تزايد في استهلاك المنتجات النفطية للعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٨,٣ بالمئة، مع ملاحظة عدم مقابلة تلك النسبة لزيادة ماثلة في إنتاج الزيت الخام، مما يدفع نحو الشراء بالأسعار العالمية ليحمّل الموازنة أعباء كبيرة. وينطبق الأمر ذاته على الاستهلاك من الغاز الطبيعي، الذي حقق معدل نمو في الاستهلاك بحوالى ١١ بالمئة. ويشير التقرير إلى أنه من المتوقع الاستمرار في تزايد الطلب المحلي على الغاز الطبيعي، فضلاً على عدم التغطية المماثلة لهذا الاستهلاك، وزيادة الاعتماد على الشريك الأجنبي، مما يزيد من أعباء الاقتصاد المصري، خاصة في

مصر المائية. ويؤكد التقرير أن مبادرة تنمية دول حوض النيل هي خطوة مهمة، بالإضافة إلى إعادة النظر في التركيب المحصولي، الذي يعطي وزناً أكبر للسلع الأقل استهلاكاً للمياه، فضلاً عن ارتفاع العائد، وذلك من خلال إطار تشريعي وتنظيمي فعال يعمل على تطوير أسواق السلع الغذائية، وفقاً لآليات الرقابة والمساءلة والشفافية.

وأخيراً، يحاول التقرير استشراف مستقبل أمن الطاقة في مصر، خاصة في ظلّ الظروف الراهنة من عدم التأكد والأزمة العالمية، فمن المتوقع نفاذ الزيت الخام في مدى زمني لا يكاد يبلغ ٢٠ عاماً، والغاز الطبيعي ٣٥ عاماً، ليدفع بمزيد من التحدي للاقتصاد المصري، فضلاً عن ضرورة العمل على ارتفاع معدل مصادر الطاقة المتجددة. وانطلاقاً من ذلك، يؤكد التقرير ضرورة تعبئة وتوظيف جهود البحث العلمي وموارد الاستثمار من خلال العمل على محورين أساسيين: أولهما ترشيد الطلب على الطاقة، فضلاً عن إعادة الهيكلة، وثانيهما تنمية مصادر الطاقة، وخاصة المتجددة.



والواقع أن القراءة المتأنية للتقرير تكشف عن جملة من الملاحظات الإجرائية والفنية، تتضح في ما يلي:

### ١ - الملاحظات الإجرائية

أ- لا يكشف التقرير عن وجود فريق استشاري كدأب التقارير المماثلة، مما يمكن أن يُقدّم إلى فريق العمل الإرشادات

في عام ٢٠١٢، وما يصاحب هذا النمو من تغييرات في الشرائح العمرية، التي من شأنها التأثير في هيكل الطلب المتوقع على السلع الغذائية، بالإضافة إلى الأثر المتوقع لتغير مستوى الدخل القومي وتوزيعه بين الشرائح الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

كما يشير التقرير إلى أن الإنسان ليس وحده مصدر الطلب على السلع الغذائية، بل تشترك معه الحيوانات والقطعان الزراعي والصناعي، فمن المتوقع أن يؤدي انخفاض الطلب على تغذية الحيوانات بنسبة ٥٠ بالمئة إلى تحرير نسبة تتراوح ما بين ٨,٤ بالمئة و١١,٢ بالمئة لتضاف إلى الصناعة أو الإنسان، حيث يعدّ متوسط نصيب الفرد المصري من استهلاك الحبوب (٣٣,٥ كغ/عام) من أعلى المتوسطات في العالم، في حين إن نمط التغذية الفعلي للمستهلك المصري تسوده أغذية الطاقة، وتقلّ فيه الأغذية الواقية البناءة، لتشكّل الأغذية النباتية حوالي ٩٣,٢ بالمئة من إجمالي السعرات الحرارية اليومية، بينما تشكّل اللحوم ٧ بالمئة، والأسماك ٠,٧ بالمئة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار دور الأسعار وتدني الدخل في اعتماد المصريين على الحبوب والنشويات.

تعتبر المياه والغذاء قضيتين متلازمتين، وبالتالي لا يمكن إغفال أزمة المياه، باعتبارها قيماً مهماً على التوسع الزراعي الأفقي، مما يدفع بمصر نحو تبني سياسات دعم زيادة الموارد المائية، فضلاً عن تطوير أساليب الري، وترشيد استهلاك الموارد المائية، خاصة في الزراعة التي تستهلك حوالي ٨٥ بالمئة من إجمالي موارد

أهداف الاقتصاد». وهو يقول إن شروطها الضرورية هي: كفاية رأس المال الاجتماعي - التقدم التقني الحادث في الزراعة والصناعة والخدمات - انتقال السلطة إلى الأشخاص الملتزمين. لكن التقرير يظهر وجود جوانب تقليدية لم يتم تحديثها بعد داخل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وهو ما يتناقض مع عنوان التقرير.

## ٢ - الملاحظات الفنية

أ- لم يميّز التقرير بين حلول تسلّم قيادها لحلول سريعة، وأخرى لحلول طويلة، وأخرى تستعصي على الحلّ.

ب- أتى الفصل الذي عالج مشكلات الطاقة خلواً من قضايا مهمة، مثل: ميزانيات الكربون، وأهمية البحث عن ميزان حراري مناسب (Heat Balance) يقلل من انبعاث الغازات، مثل:

- ميزانيات الكربون وتخفيض الانبعاثات الضارة.

- معالجة الجوانب الشائكة من قضية الطاقة النووية - وهل تمدنا الطاقة النووية بطريقة موفرة في التكلفة إذا قورنت بطاقة الشمس والرياح، وكيف يمكن الموازنة بين أمان الطاقة وأمان المناخ (ألمانيا والسويد لم تفكّرا في مفاعلات الطاقة النووية السلمية) في ضوء تكاليف التخلص من النفايات؟

- دراسة المؤسسات التي تدير موارد الطاقة، واقتراح منظومة الإدارة التي لا تهدر موارد الغاز الطبيعية، وتوظفها في تقدم النشاط الصناعي.

والتوصيات الفكرية والملاحظات والقضايا حول الربط بين الغذاء والطاقة.

ب - غياب فريق من القراء الذين كان من الممكن الاستفادة من تعليقاتهم واقتراحاتهم وآرائهم ونصائحهم.

ج - عدم الاستفادة من مساهمات المعاهد القومية لأبحاث الغذاء والتغذية والطاقة، والهيئة المصرية للأرصاد الجوية، ببحوث معمّقة، والمشاركة ببياناتهم ومعلوماتهم.

د - غياب فريق إحصائي رئيسي للتقرير، الذي كان من الممكن أن يوفر المعلومات عن موضوعات بعينها، مثل: تلوث النيل - الزراعة العضوية - الطاقة النووية، وكذا تأسيس شبكة وطنية وإقليمية من المعلومات والربط بينها.

هـ - غياب أمور عن بنية التقرير كان من الممكن أن تساهم في تعميم فائدة نشر التقرير على أصحاب القرار، مثل: خريطة مسار للتقرير - وجود التفاعلات التبادلية بين قضايا وموضوعات الغذاء والطاقة، والتغذية الاستراتيجية الموجبة (Positive Feed-back Relationships) بينها، وكذلك توضيح النهج الذي يمكن به حلّ المشكلات.

و - لا يبدو عنوان التقرير، وهو: «الاقتصاد المصري بين الانطلاق ومواجهة تحديات الأزمة العالمية» متسقاً مع وضعه ومؤثراته، فحسب والت وإيمان روستو في تعريفه لنقطة الانطلاق: «إنها نقطة حرجة في مسار الاقتصاد تتسم بـ: فك الارتباط بين مقاومة القطاع التقليدي والنمو المتواصل للاقتصاد - تحرير القوى الاقتصادية التي تؤسس للتوسع، وتقدم

المتوسط، وتغول الأخير على اليابسة في المناطق الساحلية من دلتا مصر، وهو تحدّد خطير من تحديات تغيّرات المناخ العالمي، الذي يضرب قطاع الزراعة في جوانب عدة.

هـ- بدأ الكثير من المعالجات خالياً من البيانات والمعلومات، رغم أهميتها، مثل: تلوث ماء النيل (ص ٧٦)، والزراعة الحيوية (ص ٨٠).

وفي النهاية، فإن التقرير، بمساهمات فريقه العديدة، يحمل الكثير من الأفكار والقضايا والتحديات والمعلومات المفيدة لكل المهتمين بالاقتصاد المصري، ووضعه الراهن، وتحدياته المستقبلية ■

ج - كان من الممكن أن يعالج التقرير التفاعلات القائمة بين السكان وإنتاج الغذاء والطاقة في حيّز ضيق هو مساحة مصر، التي تتشارك في حوض النيل مع أفقر البلدان الأفريقية، وأقلها موارد من منظور دخل الفرد، وهي: إثيوبيا - إريتريا - أوغندا - بوروندي - رواندا - تنزانيا - كينيا - الكونغو - السودان، مثل تنمية المياه في دول الحوض الذي قد يضرّ بمصالحها في حال إقدام دولة واحدة على إنشاء مشروعات المياه دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الآخرين.

د - لم يتطرّق التقرير إلى قضية تأثير المناخ في ارتفاع منسوب الماء في البحر